لماذا رد الجيش الجزائري على تصريحات الرئيس الفرنسي؟

الحرة

الحرة - واشنطن
10 يناير 2025

تتصاعد حدة التوتر السياسي بين الجزائر وباريس منذ إعلان الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون في يوليو 2024 اعتراف بلاده بالمقترح المغربي حول الحكم الذاتي، الذي اعتبره "الإطار الذي يجب من خلاله حل هذه القضية"، وهو ما أثار غضب الجزائر التي ردت بسحب سفيرها بفرنسا.

والصحراء الغربية تحتوي على ثروات سمكية واحتياطات كبيرة من

الفوسفات، تعتبرها الأمم المتحدة "منطقة غير متمتعة بالحكم الذاتي"، وهي موضع خلاف منذ عقود بين المغرب وجبهة بوليساريو المدعومة من الجزائر.

ويسيطر المغرب على نحو 80 بالمئة من هذه المنطقة وتقترح منحها حكما ذاتيا تحت سيادتها، فيما تدعو بوليساريو (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) إلى إجراء استفتاء لتقرير المصير برعاية الأمم المتحدة نصّ عليه اتفاق وقف إطلاق النار المبرم عام 1991.

وبينما ظل الجدل السياسي قائما، تصاعد توتر العلاقات بين البلدين، بعد اعتقال الجزائر الكاتب الفرنسي الجزائري بوعلام صنصال.

وأثارت تصريحات الأخيرة للرئيس الفرنسي بشأن اعتقال هذا الكاتب حفيظة الجيش الجزائري، الذي قال إن البلاد "لا تقبل الابتزاز والوصاية والرضوخ لأي جهة مهما كانت قوتها".

وأضافت افتتاحية مجلة الجيش، الصادرة هذا الأسبوع، أن "المشهد واضح كل الوضوح ولا يتطلب تفكيرا طويلا وتحليلا عميقا حتى تدرك خبث نوايا أعداء الجزائر وأهدافهم الدنيئة".

وتابعت المجلة قائلة إن "الجزائر التي بقيت صامدة قوية طيلة تاريخها الحافل بالمجد والبطولات، لن تنحني أبدا أمام رياح التآمر والتفرقة وسموم الفتنة".

وكان الرئيس الفرنسي دعا الجزائر للإفراج عن بوعلام صنصال، المعتقل

منذ منتصف نوفمبر الماضي، واعتبر في كلمة له أمام السلك الديبلوماسي لبلاده أن الجزائر "دخلت في مسار لا يشرفها بمنع رجل مريض جدا من العلاج، وهذا يسيء لسمعتها".

قضية تعني "الوحدة الترابية"

ويرى أستاذ العلوم السياسية، توفيق بوقاعدة، أن رد الجيش الجزائري على الرئيس ماكرون في افتتاحية المجلة يأتي "اتساقا مع مواقف المؤسسات الدستورية الأخرى في البلاد".

وهي رسالة سياسية تؤكد أن مؤسسات الجمهورية "متطابقة المواقف فيما يتعلق بالمحاولات الفرنسية ابتزاز الجزائر والضغط عليها فيما بات يعرف بقضية صنصال"، وفق بوقاعدة.

ويشير بوقاعدة لموقع "الحرة" إلى أن رد المؤسسة العسكرية جاء لإدانة "استغلال الفرنسيين لقضية صنصال سواء من خلال السجال الدبلوماسي أو السياسي بين البلدين".

ولأن القضية "مست الوحدة الترابية"، فإنه كان من الضروري أن تعبر افتتاحية الجيش عن "ذات الموقف الذي أعلن عنه الرئيس تبون في خطابه للأمة نهاية السنة الماضية وبيان المجلس الشعبي الوطني ووزارة الخارجية"، وفق المتحدث.

ويتابع توفيق بوقاعدة قائلا إن "رد الجيش جاء ليؤكد دعمه المواقف التي أعلنها الرئيس تبون، ضد محاولات الابتزاز التي تمارسها باريس على الجزائر، ووصول العلاقات بين البلدين إلى مرحلة متقدمة من

الخلافات التي لم تعرفها منذ الاستقلال".

وتتأرجح العلاقات بين البلدين بين التوتر والتطبيع، إلا أن الفترة الأخيرة شهدت تصعيدا تجاوز، هذه المرة، الخلافات التقليدية التي كانت تدور في مجملها حول الذاكرة.

ورغم أن الرئيس الجزائري تطرق إلى هذا الملف في خطاب له أمام البرلمان الشهر الماضي، داعيا إلى الاعتذار عوضا عن تعويض ضحايا الجرائم الفرنسية إبان فترة استعمارها للجزائر (1830/ 1962)، فإن قضية صنصال غطت على باقي تفاصيل الخطاب الرئاسي.

"الانسجام" بين الجيش والرئاسة

ومع دخول المؤسسة العسكرية على خط الجدل المتصاعد بين الجزائر وباريس، يؤكد المحلل السياسي، عبد الرحمان بن شريط، أن لهذا الأمر دلالة واضحة، الهدف منها أن "تدرك فرنسا قوة التلاحم والانسجام في المواقف بين الرئاسة والجيش".

ويضيف بن شريط، في حديثه لموقع "الحرة"، أن المؤسسات الدستورية في الجزائر "تدرك أن قضية صنصال "ليست مسألة عابرة أو شكلية، بل جوهرية لما حملته من مس بالخطوط الحمراء المتمثلة في الأمن القومي والوحدة الترابية وإحداث الفوضى".

ويعتقد المتحدث أنه ليس لفرنسا حق التدخل في علاقة حكومة بمواطنها، وأن كون صنصال يحمل جنسية فرنسية لا يمنحه ذلك حق الطعن في الوحدة الترابية".

وكان المحامي فرانسوا زيميراي ذكر في وقت سابق أن صلصال سيتابع بموجب المادة 87 مكرر من قانون العقوبات الجزائري.

وتعاقب هذه المادة على "الأفعال التي تهدد أمن الدولة" وتعتبرها "أعمالا إرهابية".

ووصف المحامي الفرنسي، في بيان نشرته وكالة الأنباء الفرنسية، قرار حبس الكاتب بـ"العمل الخطير"، على إثر تصريحات صحفية تحدث فيها عن "مغربية مناطق من غرب الجزائر".

وفي رده على الاتهامات الموجهة لصنصال، اعتبر المحامي أن "سلب الحرية من كاتب بسبب كتاباته يمثل انتهاكًا بالغًا"، مشددا على أن "الحرية يجب أن تكون مكفولة، خاصة للكتاب الذين يعبرون عن أفكارهم بحرية".

أصوات مغاربية

جزائرية أم مغربية؟.. تصريح سياسي يعيد سجال الصحراء الشرقية

الحرة

الحرة - واشنطن
15 يناير 2025

تصريحات بنكيران تأتي في سياق توتر بين الجزائر والمغرب

"الصحراء الشرقية مغربية وسكانها مغاربة".. تصريح جديد فتح به رئيس الحكومة المغربية الأسبق وأمين عام حزب العدالة والتنمية عبد الإله بنكيران صفحة سجال جديد بين المغاربة والجزائريين.

ففي سياق حديثه عن موقف العدالة والتنمية من التعديلات المقترحة على مدونة الأسرة (قانون الأحوال الشخصية) في المغرب، خلال اجتماع داخلي للحزب الاثنين، في سياق الحديث عن جوانب تاريخية في الموضوع، قال إن المنطقة التي تعرف بالصحراء الشرقية، الواقعة جنوب غرب الجزائر، هي "تابعة تاريخيا للمغرب".

... عبد الإله ابن كيران خلال اللقاء الداخلي لتقديم مذكرة الحزب للتعديلات المعلنة لمدونة الاسرة

وقال بنكيران إن "الاستعمار الفرنسي دخل إلى الجزائر عنوة قبل 82 عاما على استعمار المغرب الذي دخله بعقد حماية. وكان الفرنسيون على حدودنا (المغرب) ولم يستطيعوا أن يتجاوزوها إلا في بعض المناطق التي ما زالت موضوع خلاف بيننا وبين الجزائريين. لأن تلك المناطق مناطقنا.. توارت وتندوف وحسي بيضا وبشار هي مغربية وسكانها مغاربة".

وأضاف "لما كان الشرقاوي (مولاي الطيب الشرقاوي) سفيرا للمغرب في فرنسا كان سكان تلك المناطق يأتون لمكتبه ويطلبون الحصول جوازات سفر مغربية لأنهم مغاربة".

وتابع رئيس الحكومة السابقة حديثه عما اعتبرها أدلة تاريخية على

"مغربية الصحراء الشرقية" قائلا إن "الجزائر حازت تلك المناطق لأن فرنسا اقتطعتها منا (المغرب) وقالت لنا إنها ستعيدها إليها قبل استقلال الجزائر، لكن محمد الخامس لم يرغب في ذلك".

وتحدث عن كون فرحات عباس، أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة من 1958 إلى 1961، "رفض إرجاع تلك المناطق للمغرب بعد استقلال الجزائر"، وهو وضع "استمر إلى اليوم".

وأومأ السياسي المغربي إلى "إمكانية فتح الملف من جديد"، قائلا "ولو أن الحسن الثاني تنازل لهم (الجزائر) عليها، لكن ذلك (القرار) لم يمر عبر البرلمان ولا يزال موضوع خلاف".

خلاف جديد قديم

وليس هذه المرة الأولى التي يثير فيها سياسي مغربي جدلا بين الجزائر والمغرب بشأن "الصحراء الشرقية"، ففي يناير 2023 كانت مديرة الوثائق الملكية بالمغرب، بهيجة سيمو، قد أثارت سجالا حين قالت إن "الوثائق التاريخية المحفوظة تؤكد مغربية الصحراء الغربية، كما تؤكد أيضا مغربية الصحراء الشرقية".

وتفاعلت السلطات الجزائرية الرسمية حينها مع التصريحات، إذ وجه رئيس المجلس الشعبي الجزائري حينها، إبراهيم بوغالي، انتقادات لتصريحات المسؤولة المغربية واتهم الرباط بـ"التشويش" على الجزائر.

"الجيش جاهز".. مسؤول جزائري يحذر بعد تصريحات تخص "مغربية الصحراء الشرقية"

دخلت السلطات الجزائرية الرسمية على خط الجدل الدائر على مواقع التواصل الاجتماعي حول ما وصف بـ"الصحراء الشرقية" التي تحدثت عنها مسؤولة مغربية وادعاءها أنها "أراضي مغربية".

وصرح بوغالي في البرلمان الجزائري بأن "المغرب يحاول التشويش على بلادنا وتسويق أطماعه التوسعية.. في الوقت الذي تعمل فيه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية على تعزيز الاستقرار على المستوى الجهوي، والقاري والدولي لاستتباب السلم وإنعاش التنمية وبعث الأمل".

وقبل ذلك بعشر سنوات، وتحديدا في ماي 2013، دعا الأمين العام لحزب الاستقلال السابق، حميد شباط، إلى استرجاع ما سماها

بـ"الأقاليم المغتصبة من الجزائر مثل مدينة تندوف وبشار والقنادسة الواقعة في الصحراء"، وهو ما ردت عليه السلطات الجزائرية باعتبارها

نستخدم ملفات تعريف الارتباط (كوكيز) لتحسين خدماتنا من خلال حفظ معلومات التصفح. من خلال الاستمرار في تصفح موقعنا، فإنك توافق على قيامنا بذلك. سياسة الخصوصية.

موافق